

## ادارة الضرائب توفر خمسة ملايين درهم سنويًا عبر اقتطاع مستحقاتها من صندوق المحكمة

رضوان الحسوبي

بفضل محامي وزارة التجهيز والنقل ومؤسسات عمومية أخرى، الذي قدم مبادرة فريدة ستمكن خزينة الدولة من استخلاص ما معدله خمسة ملايين درهم سنويًا مباشرة من صناديق المحاكم الإدارية، وهي الأموال المتحصلة من الضريبة على الأرباح على إجمالي التعويضات المحكومة لاصحاب الأراضي التي انتزعت ملكيتها في إطار المتفعة العامة، والتي ستقطع مباشرة من صندوق المحكمة اي من المبلغ.

هذه المبادرة الذكية والسابقة في تاريخ مساطر استخلاص أموال الضرائب في المغرب، بدأت بفكرة دارت بخلد المحامي اقتناعاً منه بكون المبدأ القانوني يؤمن بالحقوق كما الواجيات، لتخترع في نهضه ويتحولها، بعد دراسة قانونية مستفيضة، إلى مشروع مصبوط وعملي وقابل للتنفيذ. ثم أرسل مشروعه في رسالة وجه نسخة منها إلى مدير الضرائب المباشرة وغير المباشرة ونسخة أخرى إلى وزير العدل والحربيات وارفق هذه الرسالة بقاعدة بيانات الملفات التي في طور التنفيذ وذلك بإشعارها بحجز مستحقات الضرائب من صندوق المحكمة قبل تسليمها إلى أصحابها.

المشروع، في الحقيقة، لم يقترح سن أو تعديل قوانين جديدة، ولم يدع إلى وضع مساطر بديلة، بل طالب فقط بتفعيل الفصل 100 من مدونة تحصيل الديون العمومية، والتي تنص على تحصيل المستحقات الضريبية الخاصة بعمليات البيع، على اعتبار أن التعويضات التي تحكم بها المحكمة الإدارية لصالح أصحاب الأراضي المنتزعه التي تقنيتها الدولة من أجل المتفعة العامة، يجب استخلاص الأرباح على بيع هذه الأراضي لإدارة الضرائب من إجمالي التعويضات المحكومة لاصحابها. لذا، فالجديد البالغ الأهمية في هذه المبادرة هو أن هذه المستحقات الضريبية ستقطع من صندوق المحكمة من إجمالي التعويضات المحكوم بها، قبل تسليمها من طرف أصحابها.

لأنه في السابق، كانت أغلىها لا تؤدي بسبب امتناع أصحاب الأراضي المنتزعه تاديتها أو بفعل تفاسع مديرية الضرائب في استخلاصها. وبالتالي كان يضيع تحصيل مبالغ مالية تدر على خزينة الدولة الملايين.

وكل نتيجة أولية عن تفعيل مبادرة المحامي (س.س) هو تحصيل مديرية الضرائب ستمائة مليون درهم منذ تفعيل هذه المبادرة خلال الأسبوع الأخير لشهر ماي. وب بهذه الوتيرة، ستربح خزينة الدولة المغربية خمسة ملايين درهم سنويًا، وهو مبلغ ضخم سيضخ في المال العام. وأثناء اتصال «المساء» بالمحامي صاحب هذه المبادرة المهمة، أبى إلا أن يحيي إدارة الضرائب على التعبئة الهائلة التي قامت بها على الصعيد الوطني والجهوي لتفزييل مبادرته على أرض الواقع في وقت وجيز جداً.

وإذا كان أغلب الأشخاص الذاتيين أو المعنوين الذين اقتطعو أموال الضرائب مباشرة من تعويضاتهم التي نفذتها لهم المحكمة الإدارية، قد قبلوا بالأمر وامتثلوا له بكل وطنية، خدمة للمتفعة العامة والصالح العام الوطني، فإن البعض الآخر ومن تغيب أو تضعف لديهم روح الوطنية، رفض تفهم قرار الاقتطاع المباشر من صندوق المحكمة، معتبراً ذلك إجراء غير قانوني. ومنهم من خلق الفوضى بين ردهات المحاكم وداخل مكاتب كتاب الضبط، بينما آخرون فضلوا زرع الدبللة على صفحات الجرائد وإيهام الرأي العام بحيثيات غير حقيقة لوضعيات غير صحيحة.

هنا، أرتقى المحامي صاحب هذه المبادرة أن يخرج مبادرته إلى العلن بعدما ظلت لأكثر من شهرين طي الكتمان، رغم أنها فعلت وطبقت فور توصل إدارة الضرائب المباشرة وغير المباشرة بها، بعد التنسيق مع كل الإدارات الأخرى في زمن قياسي يضم عن الحسن الوظيفي لدى كثير من مؤسساتنا الوطنية.

لعام السنة القادمة 2017، سينهي البنك المركزي دراسة والتتحقق ماصين بهما قبل نهاية السنة الجارية.

يشار إلى أن البنك ربية والخلجية التي تمت بطلبات الحصول تراخيص إنشاء بنوك كية في المغرب، تتمثل كل من التجاري وفابنك، ووعة القرض الغلاхи مي للتنمية، صندوق ع والتدبير التجاري، وبنك أبو وبنك أجنبي، والقرض والسياحي بشراءكة بك الريان القطري، المغربي للتجارة بية بشراءكة مع بنك التحريري، فضلاً عن التي تقدمت بطلبات على نوافذ بنكية لأمر بمجموعة البنك شراءكة مع مؤسسة كية، والبنك المغربي خارجية، والشركة صرف المغرب.

لس الوطني لأطر سي 10.000 إطار كالنضالية، في لها من أجل إيجاد ك في خطواته عدة في تنظيم مسيرة ليلي بساحة الأمم من عشر من شهر وقت الذي تم فيه ن النضال، وذلك شواهد المحصل